الفصل الثالث: تأثير واقع الأمن في التنمية بالجزائر

مقدمة الفصل:

تحظى الجزائر بأهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي تشكل جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وأفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، إلى جانب كونها ممرا حيويا للعديد من طرق الاتصالات العالمية برّا وبحرّا وجوّا.

فالجزائر هي عاشر أكبر بلد عالميا من حيث المساحة، وثاني أكبر بلد في إفريقيا، وأكبر بلد ضمن الدائرة المغاربية، وتمثل الجزائر خصوصية من خلال انتمائها إلى الأبعاد التالي: الإسلامي، المغاربي، المتوسطي، الأفريقي. إن اجتماع هذه الامتيازات خوّل للجزائر أن تكون دولة نشطة في المنظمات والمنتديات الدولية وعلى رأسها إتحاد المغرب العربي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الجامعة العربية، الإتحاد الأفريقي، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط، مشاريع الشراكة الأورو-متوسطية. وبالنظر إلى الثقل الجيو-إستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع إستراتيجي في المغرب العربي، جعل أمنها منكشفا على كل الجهات خاصة مع شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البّرية والبحّرية.

من هذا المنطلق وبحكم موقعها المركزي في قلب مجموع جغرافي معقد ومهم بالنسبة للأمن الدولي؛ ينظر للجزائر على أنها النواة الصلبة لتأسيس أي اتفاقية تحاول خلق فضاء أمني مستقر ومزدهر. في ظل هذه المقدرة للدولة الجزائرية إلى جانب المكانة الاقتصادية لها بالنظر إلى مرتبتها الخامسة عالميا في كأكبر مصدر للغاز والسابعة عشرة كأكبر مصدر للبترول، هذا فضلا عن ثقلها السكاني الذي يقدر بنسبة 35 مليون نسمة، كل هذه العوامل وغيرها كان لها دور المساهم في تعزيز الأوضاع التنموية بالجزائر نظرا إلى المقومات التي تحويها والتي من شأنها النهوض بمختلف الأصعدة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والتقنية. وصولا إلى تعزيز الرّيادة الجزائرية مغاربيا وشرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي.

وعلى هذا الأساس وضمن نفس السياق السالف للدراسة ألا وهو الوضع الأمني والتنموي، سوف نخصص هذا الفصل لدولة بعينها من دول المغرب العربي وهي: **الجزائر** وذلك لاعتبارات عديدة وعلى رأسها أن الجزائر كما يصفها أحد الكتاب **تملك كل شيء: "السكان، الفضاء، والطاقة"** .

وسيتم ذلك وفق المباحث التاليـــــــــة:

المبحث الأول: الأهمية الجيو -سياسية للجزائر.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تحقيق ثنائية الأمن والتنمية.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للأمن والتنمية بالجزائر.

المبحث الأول: الأهمية الجيو-سياسية للجزائر

تمثل الجزائر قلب المغرب العربي بامتياز وحلقة الوصل بين أطرافه، وقد ساهمت المساحة الشاسعة لها (39.42% من مساحة المغرب العربي الكلية، 19 مرة مساحة تونس، و05 مرات مساحة المغرب) في ربطها بكل الدول المغاربية شرقا، غربا، وجنوبا. كما أن امتداد ساحلها (1200كلم) على أكبر جزء من الضفة المغاربية على المتوسط بعد ليبيا جعل منها بوابة شمالية لأفريقيا السوداء على البحر المتوسط، هذا وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي. إلى جانب ذلك تمثل الجزائر المركز الاقتصادي والبشري للمغرب العربي وهي كذلك الممر الطبيعي بينه بين الشرق الأوسط وأفريقيا، والمحور العربي الإسلامي ومحور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي.

والجزائر ترى أن مكانتها وثقلها الجيو-سياسيين يجعلان منها زعيمة المغرب العربي ويحققان لها الرّيادة في مقابل المغرب الأقصى الذي سعى دائما إلى فرض نفسه كمنافس للجزائر في الفضاء المغاربي.

أولا: الخلفية السياسية لقيام الدولة الجزائرية

إن حصيلة التفاعلات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية والتحولات الثقافية والإجراءات الإدارية هي التي تحدّد لنا وظيفة الكيان السياسي لأي شعب. الشيء نفسه بالنسبة للدولة الجزائرية التي لم تقم من فراغ، وإّنما كانت حصيلة لجملة من الأحداث والتطورات التي عرفها الكيان الجزائري في مجاله الجغرافي ومداه الزمني، منذ ظهور الحرائر في أقدم العصور كواقع جغرافي بشري غير محدد المعالم، إلى أن أصبحت شعبا له خصوصية ودولة حديثة تتوفر على معطيات السيادة وتعّبر عن الفعل السياسي المستقبل. [1]

قامت الدولة الجزائرية في ظروف صعبة نوجزها باختصار فيما يلي:

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط.1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص.08.

1-خلال مفاوضات إيفيان والتوقيع على وقف تصريح القتال يوم 18 مارس 1962 حيث انطلقت العمليات الإجرامية التي كانت تقوم بها منظمة الجيش السري لإجهاض كل عمليات الهدنة ووقف القتال، إلا أن قادة الثورة تمكنوا من إفشال كل هذه المحاولات.

2-بدأت الحكومة الجزائرية المؤقتة تحضر لوضع أرضية تبني عليها الجمهورية الجزائرية المستقلة فكان اللقاء في طرابلس في 27 ماي و 4 جوان 1962 .

3-بدأ التحضير لإجراء عملية الاستفتاء كما هو منصوص عليها، حيث جاء في الفصل الأول الخاص بتنظيم السلطات العامة أثناء الفترة الانتقالية وضمانات تقرير المصير أن الاستفتاء يجرى في أجل أدناه ثلاثة أشهر، وأقصاه ستة أشهر وسيضبط التاريخ باقتراح من السلطة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من قيامها.

قام بهذه المهمة منذ 19 مارس 1962 إلى غاية يوم الاستفتاء أول جويلية 1962 لجنة مؤقتة فرنسية جزائرية محايدة برئاسة عبد الرحمن فارس.

سخرت لهذا الحدث كل الوسائل لتعبئة الشعب عن طريق التوعية و حثهم على المشاركة بقوة، جرت عملية الاستفتاء المباشر تحت مراقبة اللجنة الأممية المكلفة بمراقبة الاستفتاء وإعلان النتائج التي أسفرت عن التصويت بنسبة 99.3% من الأصوات المعبر عنها وبذلك انتصرت الجزائر باسترجاع استقلالها وأسكتت إلى الأبد من يدعي بأن الجزائر ستبقى فرنسية.

و في يوم 5 جويلية 1962 تم الإعلان عن الاحتفال باستقلال الجزائر، بعد حرب دامت 7 سنوات ونصف حصدت مليون و نصف مليون شهيد عربونا للحرية و الانعتاق. [1]

[1] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، تر. مصباح ممدوح كعدان (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص .39.

حدّدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها الاختيارات الكبرى في إعادة بناء الدولة الجزائرية، يمكن استنتاجها من خلال مواثيق الثورة، بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1955، ميثاق طرابلس 1962.

بناءا على المبادئ والأهداف التي سطرتها الثورة الجزائرية في مواثيقها، بدأت تعمل على تصفية آثار الاستعمار للتخلص من قيودها والعمل بكل حرية وسيادة التعاون مع البلدان الشقيقة، وقد اختارت الجزائر نظاما متكاملا وضعت أسسه في مؤتمر طرابلس 1962 الذي نجده على مستوى الميدان السياسي حدّد الاتجاهات السياسية التي تسير عليها الجزائر المستقلة، حيث اختارت النظام الديمقراطي الشعبي والنظام الاشتراكي، وكذلك انتهاج سياسة خارجية مبنية على مساندة الحركات التحررية ومحاربة الإمبريالية في العالم. [1]

وثيقة 05

" ...إن كل مكاسب هذا الكفاح و تنظيمها و إتمامها يجب أن تدرس و هنا تكمن المهمة التاريخية للثورة الديمقراطية الشعبية.

و هذا يقتضي بالضرورة جهدا في تحليل و تكوين مناسب وتوجيها صحيحا صارما كما أنه يتطلب اختيارات واضحة وهناك أمران يجب أن نستلهمهما في عملنا.

1-الانطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامح الشعب.

2-التعبير عن هذا الواقع على أن نأخذ بعين الاعتبار متطلبات التقدم العصري و اكتشافات العلم و تجارب الحركات الثورية الأخرى و محاربة الامبريالية في العالم.

...إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني .إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب.

(من ميثاق طرابلس 27 ماي 4 -جوان62)

[1] بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص.40.

ويمكن حصر أهم الخطوط التي تمثل الحياة السياسية للدولة الجزائرية المستقلة فيما يلي:

- الإقرار بمبدأ العمل في إطار جبهة التحرير الوطني والمكتب السياسي كحزب طلائعي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- إتباع سياسة خارجية مستقلة مساندة لحركات النضال من أجل الوحدة وتأييد حركات التحرر والكفاح في إطار كتلة دول عدم الانحياز.
- إتباع سياسة دولية قائمة على الاستقلال الوطني والكفاح لتصفية الاستعمار من القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية طبقا لتوصيات هيئة الأمم المتحدة.
- العمل على تجسيد الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية. [1]

وقد تعاقب على المشهد السياسي للدولة الجزائرية منذ فترة الاستقلال حتى الآن 08 رؤساء نذكرهم بإيجاز فيما يلي:

-فترة **فرحات عباس** 1962-1963: كان أول رئيس للجزائر، انتخبه "المجلس الوطني التأسيسي" في 26 سبتمبر 1962 لكنه استقال بعد نحو عام، وتحديدًا في 13 سبتمبر 1963، نتيجة خلاف عميق مع وزيره الأول آنذاك، أحمد بن بله حول الخطوط العريضة لسياسات الدولة فانتقل بذلك من رئاسة الجزائر إلى سجن في منطقة آدرار جنوب شرق البلاد أمضى فيه حوالي سنتين.

-فترة **أحمد بن بله** 1963-1965:تسلّم أحمد بن بله رئاسة البلاد في منتصف أكتوبر1963، عقب عملية استفتاء ثم عين أمينًا عامًا للمكتب السياسي " لحزب جبهة التحرير الوطني" في مؤتمره المنعقد في أبريل 1964.كان بن بله على موعد مع انقلاب عسكري قاده وزير دفاعه هواري بومدين في يونيو 1965، متهما إياه بالانحراف عن مسار الثورة الجزائرية وزجه في السجن. ظل بن بله في السجن طيلة حكم بومدين إلى أن أُطلق سراحه في عفو عام أصدره الرئيس الشاذلي بن جديد في العام 1980. [2]

[1] بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص.40.

[2] المسار السياسي في الجزائر بعد الاستقلال (1962-2014)، مركز دراسات القاهرة، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/15 http://www.alwasat.ly/ar/news/files/12/780

-فترة **هواري بومدين** 1965-1978: تولى حكم الجزائر في يونيو 1965 في انقلاب عسكري أطاح حكم أحمد بن بله، لكن بومدين ظل يحكم البلاد بصفته رئيسًا لمجلس التصحيح الثوري، إلى أن أصبح رئيسًا للجمهورية في 1975، لكنه أصيب بمرض اُستعصي علاجه، إلى أن تُوفي في 27 ديسمبر 1978.

-فترة **الشاذلي بن جديد** 1979-1992: تولى رئاسة الجزائر في 9 فبراير 1979، وحتى 14 يناير 1992. وفي 1988 اندلعت احتجاجات شبابية ضد سياسات التقشف ودخلت البلاد في موجة اضطراب قمعتها قوات الأمن والجيش، مما أدى إلى مقتل الآلاف. إثر تلك الاضطرابات دعا بن جديد إلى التعددية الحزبية ما دفع الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية، وحين أظهرت نتائج الشوط الأول تقدمها تدخل الجيش ووضع حدًّا للعملية الانتخابية، وإثر ذلك استقال بن جديد من رئاسة البلاد.

-فترة **محمد بوضياف** 16 يناير - 29 يونيو 1992: استدعي محمد بوضياف إلى الجزائر من قبل قادة الجيش بعد 27 عامًا قضاها خارج البلاد، وذُصِّب في 16 يناير 1992 رئيسًا للمجلس الأعلى للدولة لإخراج البلاد من أزمتها بعد إلغاء المسار الانتخابي. وبينما كان يلقي خطابًا بمدينة عنابه في 29 يونيو من العام نفسه ألقى أحد حراسه قنبلة أدى انفجارها إلى وفاته.

-فترة **علي كافي** 1992-1994: تولى رئاسة الجزائر بعد اغتيال بوضياف في 29 يونيو 1992 وحتى 30 يناير 1994، دامت فترة قيادته للدولة الجزائرية عبر المجلس الأعلى للدولة لغاية تسليمه السلطة للواء المتقاعد اليمين زروال في 30 يناير 1994. ابتعد كافي عن العمل السياسي لفترة قبل أن ينشر مذكراته عن حرب التحرير الجزائرية، إذ كان عقيدًا سابقًا في الجيش الجزائري. وتوفي في 16 أبريل 2013. [1]

[1] المرجع السابق.

-فترة **اليمين زروال** 1994-1999:تسلَّم الرئاسة الجزائرية رسميًّا في يناير 1994، وبذلك وضعت المؤسسة العسكرية نفسها بشكل مباشر على السلطة بعدما كانت توجه الدولة بشخصيات مدنية في الغالب، إذ تولى زروالوزارة الدفاع لمدة عام قبل من توليه الرئاسة، وأُنتُخب رئيسًا للبلاد في 16 نوفمبر 1995 بعد إدارته لمرحلة انتقالية. وفي 11 سبتمبر 1998، أعلن زروال إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في 15 أبريل 1999، وسلَّم الرئاسة لعبد العزيز بوتفليقة في 27 أبريل 1999.

-فترة **عبد العزيز بوتفليقة** 1999:استلم الرئاسة الجزائرية عقب انتخابات أبريل 1999 التي انسحب فيها منافسوه الستة، قبل يوم واحد من إجراء الانتخابات بحجة أن الدولة وقفت إلى جانب مرشح بعينه، واتهموا قائد أركان الجيش محمد ألعماري ورئيس الدولة اليمين زروال بعدم الوفاء بالتزاماتهما، غير أن ذلك لم يمنع بوتفليقة من مواصلة طريقه وفاز بنسبة 73.79% .

وقد تولى **عبد العزيز بوتفليقة** رئاسة الجزائر لأربع عهدات من 1999 حتى الآن، ففي 3 مارس 2014 سجل عبدا لعزيز بوتفليقة اسمه رسميًّا في انتخابات الرئاسة المقررة في 17 أبريل، وقد وضع بذلك حدًّا لشهور من التكهنات بشأن نياته الترشح للمرة الرابعة بسبب الحالة الصحية له. [1]

ثانيا: المقومات الاقتصادية للجزائر

الجزائر بلد واسع المساحة متنوع التكوينات الجيولوجية يزخر بالمعادن والثروات، الشيء الذي يعطيها مكونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد.

حيث تتوفر الجزائر على عدة ثروات وموارد طبيعية من بينها الغابية والمعدنية والمائية والطاقوية، وعلى رأسها البترول والغاز، بحيث يقدر احتياطي نفطها ب 174 ألف برميل ما يمثل 7% من الاحتياط العالمي. وبطاقة إنتاج بلغت حوالي 2 مليون برميل يوميا خلال سنة 2012. [2]

[1] المرجع السابق.

[2] عائشة مصطفاوي، المرجع السابق، ص.03.

أما الغاز الطبيعي فيقدر الاحتياطي ب 4500 مليار م3 ما يمثل 2.2 %من الاحتياطي العالمي، ويبلغ الإنتاج سنويا 152 مليار م3 وهو الأول عربيا والمرتبة الثالثة عالميا بعد كندا وروسيا. وقد طورت الجزائر هذا القطاع الإستراتيجي بشكل فعّال عبر شبكة من المصانع الضخمة، وبالسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجا وتسويقا ودخلا. بالإضافة إلى ذلك نجد الفحم حيث تمتلك الجزائر احتياطي لا بأس به يقدر ب مليون طن. أما المعادن فإن الجزائر تمتلك العديد منها أهمها الحديد الخام بطاقة إنتاج 2 مليون طن سنويا وهي الثالثة عربيا والثانية مغاربيا بعد موريتانيا حسب إحصائيات 2012. أما الإمكانيات الغابية فهي تتوفر على 500 ألف م3 من الخشب بالإضافة إلى الفلين الحلفاء. [1]

يعتمد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على الغاز والنفط والصناعات البتر وكيماوية والسياحة الأجنبية التي تمثل بمجموعها 70%من صادرات البلاد.إضافة إلى الصناعات الميكانيكية مثل: المحركات والحافلات والشاحنات والآلات الفلاحية. ونجد أن الفلاحة تركز أساسا على الحمضيات والنخيل والحبوب والزيتون. [2]

ويتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تتجلى في نقاط قوته والتي تعكس ترتيبه على المستوى العالمي؛ فعلى الرغم من تراجع ترتيب الجزائر من مجموعة الدول التنافسية إلا أنها توفر بيئة اقتصادية ممتازة تتميز بالاستقرار وتّوسع فرص الجزائر في احتلال صدارة في الترتيب العالمي. وذلك ناتج عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى ذلك تتميز الجزائر بارتفاع حجم السوق وبدرجة أقل وبنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة خاصة إذا تعلق الأمر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين. فضلا عن ذلك يستفيد السكان من الخدمات الحسنة في مجال الرعاية الصحية والتعليم. [3]

[1] عائشة مصطفاوي، المرجع السابق، ص.04.

[2] المغرب العربي، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/10 http://ar.wikipedia/wiki

[3] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص.43.

بشكل عام فإن للجزائر حظ وافر من الثروات التي تسهم بشكل فعّال في تعزيز الاقتصاد الوطني، إلى جانب ذلك نجد أن الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تتميز بدرجة معتبرة من الانفتاح لكنه لا يعكس مكانته على المستوى العالمي نظرا لارتكازه على قطاع واحد في تعاملاته التجارية، والذي أكسبه ميزة تنافسية نسبية طبيعية لا أكثر باعتباره يعتمد على ما وهبته الطبيعة وليس على ما أنتجه العقل البشري، أضف إلى ذلك غياب مساهمة بقية القطاعات التي تعد طاقة كامنة توفر ميزة تنافسية كامنة لم يتم استغلالها بعد بالشكل المطلوب. [1]

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تحقيق ثنائية الأمن والتنمية

نظرا لأهمية موقع الجزائر الجغرافي والجهوي والقاري ومكانتها المتميزة، جعل منها طرفا رئيسيا في تحديد أنماط التفاعلات والتحديات الأمنية والاقتصادية، بمعنى أشمل كل أنماط التفاعلات التعاونية والصراعية على امتداد منطقة المغرب العربي. ولعل البعد الأمني والتنموي أضحى أكثر المجالات تأثيرا ويلقى اهتماما متزايدا نظرا لما تعنيه هذه الثنائية بالنسبة لكل دولة، وكذا لارتباطهم بمفهوم السيادة والتقدم واستمرار وجود أي دولة.

أولا: الوضع الأمني في الجزائر

اليوم وبعد ما شهدت دول عربية ثورات انطوت تحت ما يسمى "بالربيع العربي"، هذه الأخيرة أزاحت أنظمة حكم وأسقطت حكام و نُظمت فيها انتخابات بمسارات جديدة (التحول الديمقراطي مثال ونس). تجد الجزائر نفسها في مواجهة تداعيات ذلك بحكم الجوار والانتماء العربي.

حيث ظهرت تهديدات أمنية أرّقت الجزائر والوضع العام فيها. نوجز أهم معالم وملامح هذا الوضع فيما يلي:

[1] كلثوم كبابي، "التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر تونس المغرب"، (مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008)، ص.113.

-تواجه الجزائر تحديات أمنية معقدة، فقد قوبل انتصار جبهة التحرير الوطني الحاكم منذ وقت طويل في انتخابات ماي الماضي؛ باللامبالاة والنفور واعتبرته حركات المعارضة الإسلامية والاشتراكية انتصارا غير شرعي. كما أن صحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة معتّلة وفترة ولايته التي كانت من المفروض أن تنتهي في العام الماضي 2014 لولا نجاح فكرة العهدة الرابعة، مما أثار تساؤلات حول شرعية النظام السياسي واستقراره. إلى جانب مواجهة الجزائر لتهديدات من فروع تنظيم القاعدة وتوترات إقليمية وإشكاليات في علاقاتها مع جيرانها في أعقاب الربيع العربي. [1]

-تواجه الجزائر تحديات أمنية غير مسبوقة عبر بوابتها الحدودية الشرقية والجنوبية لمجابهة فوضى وأزمات متفاقمة متصلة بالوضع المتفجر في ليبيا وانتشار مقلق لشبكات تهريب الأسلحة والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها في منطقة الساحل. إلى جانب مخاطر تمدّد تنظيم داعش الإرهابي بزعامة أبي بكر البغدادي، الذي أعلن سيطرته على مناطق واسعة من التراب الليبي. وقد اعترفت قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري بأن "الوضع مقلق وخطير" وأكّدت أنها جّندت العدة والعتاد للتصدي لأي عمل إرهابي محتمل. وبالتزامن مع تواصل العمليات العسكرية لاستئصال البؤر الإرهابية في المناطق الساخنة داخليا. [2]

-على مستوى ثورات الربيع العربي فقد أعرب العديد من الباحثين ووسائل الإعلام عن استغرابهم من أن الجزائر تجنبت الربيع العربي، خاصة أنها تجاور ليبيا وتونس. ولعل ذلك هو نتاج لجملة من الأسباب التاريخية والمعاصرة، وبالتالي لا ينبغي أن تكون حصانة الجزائر الظاهرة أمام هذه الحركات مثيرة للدهشة. [3]

---

[1] يزيد صايغ، التحديات السياسية والأمنية في الجزائر، تم تصفح الموقع يوم:2015/04/16 http://carnegie-mec.org/events/?fa=3740

[2] بهاء الدين.م، الجزائر تواجه تحديات أمنية غير مسبوقة على الحدود "فوضى ليبيا ومخاطر تمدد داعش وانتشار الأسلحة"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/16 http://www.elbilad.net/article/detail?id=32427

[3] يزيد صايغ، المرجع السابق.

إذ أن معظم المواطنين لا يزالون يتذكرون العنف والفوضى اللذان اجتاحا الجزائر في سبعينيات القرن الماضي "العشرية السوداء". الشيء الذي يجعلهم يترددون في إطلاق أو المشاركة في احتجاجات على غرار الربيع العربي. هذا التقاعس لا يعبّر عن تأييد للنظام بل هو خوف عام من الاضطرابات وأعمال العنف التي يمكن أن تنجم عن الاضطرابات السياسية والأمنية. [1]

-بحكم الحدود الجزائرية مع إقليم أزواد (1300 كلم) المشتركة، يعد ما يحدث في مالي تهديدا للأمن القومي الجزائري. إذ تتخوف الجزائر من انتقال الجماعات الإرهابية المتعددة الجنسيات إلى أراضيها لتنفيذ هجماتها. ولمواجهة التداعيات الأمنية لهذه الأزمة اتخذت الجزائر جملة من التدابير الأمنية والعسكرية والتعاون العسكري ولاستخباراتي إقليميا. [2] فالدراسات الإستراتيجية الأولية تشير إلى أن الجزائر ستجد نفسها أما دولة فاشلة تجسدها "الحالة المالية" وذلك بعد انقلاب أبريل 2012، والذي أدى لاحقا إلى إعلان "كيان أزوادي" أشبه بالحالة الأزموية الفاشلة والتي تجمع في خصائصها الفشل ألدولتي الصومالي و الأفغاني. إلى جانب ما ستجره لاحقا من أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة؛ من انتشار تجارة السلاح والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية. وهي تهديدات تضعها الجزائر في أولوياتها وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي ألطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية. [3]

[1] يزيد صايغ، المرجع السابق.

[2] عبد النور بن عنتر، الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص.05.

[3] بوحنيه قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص.08.

وبالتالي فإن الجزائر ليست بمنأى عمّا تعيشه وتفرزه الدائرة المغربية والإفريقية عموما من مشكلات أمنية نظرا إلى أن جل هذه المشكلات عابرة للأوطان وفق ما تؤكده العديد من التقارير والأرقام. فمثلا وفيما يخص تهريب الأسلحة تؤكد تقارير أن 80 %من الأسلحة والذخيرة الحيّة التي تغذي نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال الساحل بما فيها الصحراء الجزائرية، تأتي من مناطق النزاع المسلح في دول غرب أفريقيا ووسطها. كما تفيد تقارير مستقاة من وزارة الصحة الجزائرية أن العديد من الأمراض المعدية تأتي إلى الجزائر من أفريقيا، إذ تنتقل عبر المهاجرين السرّيين القادمين من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية، والحاملين معهم العديد من الأمراض المعدية والخطيرة من بينها السيدا التي تعرف رواجا كبيرا بين سكان المدن الجزائرية الجنوبية خاصة تمنراست. [1]

أمام هذه التهديدات المتصاعدة تحاول الجزائر التعامل مع الوضع الأمني بها وبدول الجوار بحذر ووفق منطق إستراتيجي واقعي؛ حيث كثفت من التنسيق الأمني والاستخباراتي مع دول الجوار و على رأسهم تونس نظرا إلى الارتباط الوثيق بين كتيبة عقبة بن نافع التونسية وعدد من الكتائب الجزائرية مثل الفتح المبين وغيرها الموالية للقاعدة و داعش على حد السواء. [2]

ثانيا: الوضع التنموي في الجزائر

عرفت الجزائر الكثير من التغيرات على مستوى البنية السياسية وما رافقها من تغيرات في الهيكلة الاقتصادية حيث كان لكل مرحلة زمنية سياستها التنموية التي اُعتمدت على أساس عقيدة سياسية وظروف محلية وإقليمية ودولية. وسيتم التركيز في هذا الجزء من البحث على الفترة التي تلت مجيء الرئيس الحالي

[1] حسام حمزة، "الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011)، ص.74.

[2] يزيد صايغ، المرجع السابق.

عبد العزيز بوتفليقة، والتي تم فيها الاعتماد على مقاربات جديدة في مسار التنمية من منظور ليبرالي من أجل بناء اقتصاد يقوم على اقتصاد السوق، وهو ما حدث منذ 1999.

خصوصية التجربة التنموية في الجزائر منذ 1999 كانت نتاج لفكرة مفادها أن التنمية لم تعد حلم أو هدف بل أصبحت ضرورة ملحة في الألفية الثالثة خاصة بعد ما أقرتها الأمم المتحدة. إلى جانب ازدياد الانكشافية في العالم، الشيء الذي يحتم على الدول النامية الخوض في غمار التنمية كمسار لا مفرّ منه.

بمجيء الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة وضع تصورا من أجل تعزيز دور الاقتصاد الوطني خاصة بعد الفترة التي عاشتها الجزائر من طرف الإرهاب الذي خلّف خسائر في الأرواح البشرية والاقتصاد والبنى التحتية، بحيث أوقف مسار التنمية لمدة تزيد عن 10 سنوات في الوقت الذي كان يسير فيه العالم بسرعة كبيرة نحو تحقيق معدلات نمو كبيرة، وتحقيق قفزات تنموية على جميع المستويات، فكان إلى جانب برنامج رئيس الجمهورية ظروف دولية وأخرى داخلية ساعدت في هذا التوجه وبناء مقاربات تنموية وفق هذه المعطيات. بداية من القوانين التي أصدرها الرئيس والتي تدخل في إطار تحقيق السلم والأمن في البلاد من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية. إلى جانب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي عرّت حقيقة الإرهاب وما كان يجري في الجزائر ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول في العالم التي ساعدت في تدعيم الموقف المالي للجزائر وكذا إعطاء ارتياح كبير في رسم خطط تنموية. [1]

[1] جدّو فؤاد، مداخلة بعنوان: التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر، ضمن ملتقى: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص.08.

وقد عملت الجزائر على محاربة العوامل المعرقلة لسّير التنمية فيها، علاوة على مشاركتها في المحافل الدولية التي عملت على وضع خطط للمدى البعيد من أجل بيئة سليمة وحياة مستدامة. ففي الفترة الممتدة من 2001-2004 بادرت الجزائر بتحريك "برنامج الإنعاش الاقتصادي" الذي هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي.

وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على:

-دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل.

-تدعيم الخدمات العمومية في مجال الريّ والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية .

-تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة.

-المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات العامة.

- إعادة تنشيط الطلب الكلّي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. [1]

وقد تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع البلاد. إلى جانب هذا فقد تم وضع برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، واعتمد من طرف المجلس الشعبي الوطني ويتضمن التحدّيات الواجب رفعها، وخصص لهذا البرنامج 4200 مليار دج كنفقات عمومية للتنمية. ويتوجه هذا البرنامج في الأساس إلى تحسين ظروف حياة السكان عن طريق تخصيص ما يقارب نصف المبلغ المشار إليه من أجل: [2]

[1] سايح بوزيد، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر" (مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013)، ص.366.

[2] محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: حالة الجزائر" (مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2009)، ص.299.

-إنجاز مليون سكن.

-تطوير المؤسسات التربوية بكل أصنافها.

-تقرير هياكل الصحة العمومية.

-توسيع شبكة الكهرباء والغاز والمياه والشرب. [1]

بالإضافة إلى هذا فقد شرعت الجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة في وضع آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار. وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من المادين منها على الخصوص محاربة الفقر والسيطرة على التحولات الديموغرافية والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

على الرغم من ذلك فقد لوحظت معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة. الأمر الذي أدى إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21. [2]

[1] محي الدين حمداني، المرجع السابق، ص.300.

[2] بوزيان الرحماني هاجر و بكدي فطيمة، "التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير"، مجلة المركز الجامعي، خميس مليانة، (د. ت)، ص.5.

جيـــــــدة	**بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة**	هزيلـــــــة
-محاربة الفقر -تغيير أنماط الاستهلاك -مستوطنات بشرية -التخطيط الإدارة للموارد الأرضية -محاربة إزالة الغابات -محاربة التصحر والجفاف -الاستغلال المستدام للجبال -دعم التنمية الزراعية والريفية البيوتكنولوجيا المحيطات ،البحار ،المناطق الساحلية ومواردها نفايات خطيرة التربية والتوعية العامة والتدريب	-إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار -حماية الجو -الحفاظ على التنوع البيولوجي -الموارد المائية -المواد الكيماوية السامة -المزارعون -الموارد والآليات المالية التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات العلم في خدمة التنمية المستدامة التعاون الدولي من أجل بناء القدرات الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	-التعاون والتجارة الدوليان -الحفاظ على التنوع البيولوجي -المزارعون -الترتيبات المؤسسية الدولية

المصدر: بوزيان الرحماني هاجر و بكدي فطيمة، المرجع السابق، ص.6.[1]

يتضح من الجدول التالي أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديموغرافية والاستدامة تعتبر جيدة في الجزائر وكذلك المتعلقة بالصحة. [2]

[1] بوزيان الرحماني هاجر و بكدي فطيمة، المرجع السابق، ص.6.
[2] المرجع نفسه.

الجزائر وإن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية، إلا أنها في سبيل تحقيق ذلك واجهت العديد من المعوقات، من بينها: تلوث الهواء والمياه وتفاقم مشكلة البطالة التي انجر عنها تحديات أمنية عديدة على رأسها الهجرة السرّية، إلى جانب عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعّالة ومناسبة، مما يبّين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق المخططات والبرامج تأتي في مقدمة أي خطوة نحو التنمية الشاملة.

ثالثا: دور السياسات الأمنية في تحقيق التنمية بالجزائر

يمثل الهاجس الأمني عاملا مشتركا بين كل المبادرات والمشاريع ذات الاهتمامات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وهو ما يعطي لعامل الاستقرار في المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة أهمية إستراتيجية بالنسبة للأوروبيين والأمريكيين. وهو الهاجس الذي ضاعفته العولمة والأوضاع الدولية الراهنة أكثر من وقت مضى، بالنظر إلى ترابط وتداخل المصالح الدولية وسرعة انتقال التهديد الأمني من المحلي إلى العالمي. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن هناك ارتباط وثيق بين ما هو أمني وما هو اقتصادي وذلك من جانب تأثير عامل اللاإستقرار أو أللأمن على السّير الحسن للنشاطات والتفاعلات الاقتصادية والتنموية. [1]

وبالرجوع إلى الجزائر وتسليط الضوء عليها بشكل رئيس، نجد أنها صاغت مجموعة من السياسات الأمنية على المستويين الداخلي والخارجي، الرامية لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية. وعليه وفي هذا الموضع يمكن ذكر ما أسهمت به الجزائر في هذا المجال فيما يلي:

[1] حكيمة علالي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011)، ص.277.

-تتراوح المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرّية بين العسكرية وغير العسكرية، حيث تربط بين الأمن والتنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، ضمن هذا التوجه وباعتبار الفقر وضعف التنمية من أهم مسببات التهديدات الآتية من الدائرة الإفريقية، وإن القضاء عليها مرتبط بتغيّر البيئة الأمنية الإفريقية ككل لتصبح أكثر إنسانية واستجابة لتطلعات وحاجات الأفارقة. وبالتالي فإن المقاربة الجزائرية في هذا الخصوص قائمة على إجراءات دعم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وصولا إلى التنمية الشاملة، بمعنى لتشمل القارة الإفريقية ككل خصوصا الأقاليم الأكثر تضررا. وذلك عبر المطالبة بتمكين دول القارة من الانتقال من حالة التبعية والاستدانة المزمنة إلى حالة القدرة على التنمية تفعيلا لمبادئ التضامن الدولي. ويمكن أن ندرج هذا الإسهام الجزائري في إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD. [1]

-كمنطلق أساسي آخر للمقاربة الجزائرية الأمنية في الحوارات الأمنية المتوسطية هو ربطها بين الأمن والتنمية، "**إذ لا يمكن من وجه نظر الجزائر حصول تنمية دون أمن**" ولا تحقيق أمن دون تقويض كل المعوقات المعرقلة للتنمية، "إنّنا مقتنعون بأنّ البحر المتوسّط ملتقى التبادلات والتعاون ولكن أيضًا مسرح التعارضات والنزاعات، سيبقى بعيدًا عن مثاليات الأمن والاستقرار طالما بقيت دول الضفّة الجنوبية تواجه تحدّياتٍ شتّى تؤدّي إليها الفجوة الاقتصادية المتنامية التي تفصلها عن بلدان الضفّة الشمالية. إن هذا معطى أساسي ينطلق منه تصوّرنا للتعاون والشراكة". ووردت هذه المقاربة كذلك في ردّ للحكومة الجزائرية حول الأمن والاستقرار في المتوسطإذ ذُكر في تقرير للأمين العام ألأممي كوفي عنان سنة 2001 جاء فيه أن "الجزائر تعتبر أن السلام والأمن في المتوسط يشكلان شرطًا مسبقًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. [2]

[1] حسام حمزة، المرجع السابق، ص.110.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 179، 180.

. وكّررت كذلك الممثلة الدائمة للحكومة الجزائرية لدى منظمة الأمن والتعاون في أوربا هذه المقاربة في مداخلتها سنة 2007 ، حين أكّدت أن الجزائر ترافع من أجل شراكةٍ اقتصادية مع الاتحاد الأورّبي تحقق المصلحة المتبادلة لجميع الأطراف والتي من شأنها أيضًا المساهمة في تحسين شروط الحياة في الضفّة الجنوبية للمتوسّط وتوفير شروط حياة أكثر ملائمة لصالح شعوب جنوب الصحراء .من هذا يمكن الحكم بأنّ المقاربة الجزائرّية للأمن هي مقاربة متعّددة الأبعاد تضم الجانبين الصلب واللّين منه، وهي تنظر له ككلّ غير قابل للتجزئة ينبغي لتحقيقه الاهتمام كذلك بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [1]

-هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى المحلي للجزائر ففي دعوة لرئيس المجلس الشعبي محمد العربي ولد خليفة، إلى وضع نظام متعدد الأطراف يسمح لجميع الدول المشاركة الفّعالة في إدارة الشؤون الدولية. أكد على ضرورة إدراج عنصري التعاون والتفاوض الدوليين في كل مقاربات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، التي سيتم تبنيها لما بعد 2015. معتبرا في نفس السياق أنه يستحيل تحقيق تنمية شاملة ما لم تكن قائمة على مبدأ التنسيق بين جميع الأطراف المعنية في إعداد برامج التنمية وتطبيقها ومتابعتها، مشيرا بصورة أوضح إلى أنه لا وجود لتنمية من دون أمن واستقرار، وهما شرطان أساسيان لنجاح أي عملية تنموية اقتصادية أو اجتماعية.

-تركز المقاربة الجزائرية لتجسيد الفعالية في عالم التنمية على التنمية البشرية، وذلك بترقية العدالة الاجتماعية والتهيئة العقلانية للعمران، ووضع قطاعات الصحة والسكن والبنى التحتية على رأس الأولويات. [2] الشيء الذي يسهم بالضرورة في إحلال الأمن بالبلاد ومنه زيادة فرص ترقية مسارات التنمية.

[1] حسام حمزة، المرجع السابق، ص.180.

[2] ولد خليفة يؤكد أن الجزائر استطاعت تحقيق أغلب أهداف الألفية، وكالة الأنباء الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/13 http://www.aps.dz/ar/algerie/14290-%D9%88%D9%84%D8%AF

وقد دعمت الجزائر هذه المكتسبات في مختلف المخططات الخماسية التي جندت لها كل الوسائل الضرورية، حيث رصدت لها الدولة ميزانيات ضخمة من أجل بعث وإنجاز برامج التنمية المتتالية من خزينة الدولة. إذ خصصت 30 مليار دولار من 2001 إلى 2004 و 150 مليار دولار من 2004 إلى 2009. ومن أجل أمن مستدام وتنمية أكثر فعالية خصص المخطط الخماسي 2010-2014 المقدرة قيمته ب 286 مليار ما نسبته 40 %للتنمية البشرية، والتي تتمثل أهدافها في توفير البنية التحتية وتحسين الخدمة العمومية وخلق كافة الظروف المواتية لتحقيق أمن واستقرار ورفاهية المواطنين. [1]

إلى جانب المخطط الخماسي الحالي 2015-2019 الذي يقدر غلافه المالي ب 262 مليار دولار حيث أبرز رئيس المجلس الشعبي الوطني تجنيد الجزائر لكل الوسائل والمتطلبات من أجل تجسيد الأهداف المنشودة، والتي ترمي خصوصا إلى الحد من البطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين ولعل من أبرز أهداف هذه المخططات الخماسية نجد مواصلة الجهود في عصرنة مؤسسات الدولة من أجل إرساء علاقات جيدة ما بين الدولة والمواطن. [2]

الأمر الذي من شأنه الخفيف من حدة التهديدات الأمنية؛ من تمرد المواطنين وتوجههم نحو الهجرة السرّية وكذا العزوف عن التوجه نحو الأعمال الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.

-من زاوية أخرى نشر إلى نقص إصلاح هيئات الحكامة الاقتصادية والمالية العالمية، مما صعب من جهود مكافحة الهشاشة وهو الأمر الذي تعمل عليه الجزائر حالّيا من خلال تنسيق جهود المجموعة الدولية لدفع عجلة التنمية ووضع آليات لمحاربة البؤس والقضاء تدريجيا على الفقر والبطالة. [3]

---

[1] ولد خليفة يؤكد أن الجزائر استطاعت تحقيق أغلب أهداف الألفية، المرجع السابق.

[2] ع. مسعودي، جهود الجزائر في اعتماد الحوار لحل الأزمات، جريدة صوت الأحرار، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/13 http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/23636.html

[3] المرجع نفسه.

- في نفس سياق الأفكار السالفة نجد أيضا أن الجزائر تأمل إلى أن تتوصل آلية الحوار المنتظم إلى إيجاد أجهزة ومؤسسات قادرة على جعل الجهود التي ترمي إلى إحلال السلم والأمن مثمرة في شكل عملي أكثر، إضافة إلى تفعيل التعاون من أجل التنمية في خضم مختلف هذه الهياكل. انطلاقا من قناعة الجزائر بأن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. [1]

ننوه في الجزئية الأخيرة من هذا العنصر إلى الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في تحقيق التنمية بالجزائر وذلك من خلال الحفاظ على الأمن وتوفير المناخ اللازم من السلم الذي يتطلبه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك حماية الممتلكات العامة والخاصة ولا سيما الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في التنمية والتي لا تتحقق سوى في بيئة يغمرها الأمن والسلام. إلى جانب ذلك نستنتج أن سياسة المصالحة التي قامت بها السلطة في الجزائر برهنت على أن القوة العسكرية ليست حلاّ كاملا لتوفير الأمن والسلم في أي دولة من العالم وكذلك الجزائر. فالسياسية الأمنية التي يجب تطبيقها بحزم في الجزائر والتي من شأنها تحقيق مسارات تنموية متقدمة؛ تتطلب تحسين الجو السياسي بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإقامة العدل بين جميع أطياف المواطنين، مع تطبيق حازم وعادل للقانون.

مما سبق نصل إلى أن هذه الإجراءات الجزائرية على المستوى الداخلي تأتي في إطار السياسات الأمنية للجزائر والتي كانت بالموازاة مع مجموعة من التحركات الخارجية المكثفة على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها القومي.

[1] فاطمة الزهراء الفيلالي، "الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط: واقع وآفاق"، مجلة شؤون الأوسط، جامعة الجزائر، ص ص. 154، 155.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للأمن والتنمية بالجزائر

تشكل رهانات الأمن والتنمية بالجزائر أكبر التحديات التي تواجهها في المرحلتين الحالية والمقبلة، فبحكم التأثر الأمني للجزائر بمجريات الأمور والتفاعلات والتغيرات الراهنة الصادرة عن الدول المجاورة –كما سبق وذكرنا في أجزاء أنفة من هذا البحث- فإنها لمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل؛ مدعوة إلى وضع إستراتيجية واضحة دقيقة وبعيدة المدى. نظرا لدورها في الفضاء الإفريقي عامة وفي الدائرة المغاربية خاصة. [1]

فقد أصبح تحصين الوضع الأمني بالجزائر مطلبا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى في ظل ما يحدث على مقربة منها من حراكات أمنية، الشيء الذي يؤثر بالضرورة على مختلف المشاريع والمخططات الاقتصادية ومنه على سيّر التنمية بالبلاد.

وبالتالي فحتى يتسنى للجزائر تحقيق تنمية حقيقية على جميع المستويات لابد من وضع تصور وإستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد تقف وتراعي جملة من الخصائص، تتمثل في:

- طبيعة المجتمع الجزائري الذي يعرف تنوعا من حيث التركيبة البشرية وحتى الجغرافية.
- إفرازات مرحلة الأزمة الوطنية وما خلّفه الإرهاب.
- التهديدات الأمنية في الدول المجاورة وفي منطقة الساحل الإفريقي خصوصا، وتداعياتها على الجزائر.
- موقع الجزائر من أوروبا وتزايد ظاهرة الهجرة الغير شرعية. [2]

[1] حسام حمزة، المرجع السابق، ص. 196.

[2] جدّو فؤاد، المرجع السابق، ص.9.

- التهديدات الأمنية العابرة للأوطان.
- عدم وجود برنامج اقتصادي داعم للمؤسسات الوطنية وكذا طبيعة المؤسسات البنكية بالجزائر.
- الفساد المنتشر في المؤسسات الإدارية وكذا البيروقراطية.
- عدم وجود مؤسسات اقتصادية فاعلة ومنافسة.
- ثورات الربيع العربي وإمكانية انتقالها لتشمل ربوع الجزائر. [1]

عند مراعاة هذه الخصائص وحتى نصل إلى ما نصبو إليه من حفظ الأمن والسلم في البلاد وصولا إلى تحقيق تنمية حقيقية. لابد من وضع إستراتيجية تقوم على العناصر التالية:

- تحقيق الأمن والسلامة على أسس عادلة وإزالة كافة بؤر التوتر ومصادر التهديد.
- تقوية الأمن الداخلي بمختلف أبعاده بما يسمح بالتفرغ للمهددات الخارجية لأمنها، وبما يعطيها فعالية أكبر في مواجهتها. إذ يعتمد هذا المطلب على وضع إستراتيجية غير عسكرية بالأساس تستهدف الأمن الإنساني للشعب الجزائري وتعطي الأولوية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [2]
- النظر إلى المسألة الأمنية على أنها تعني كل أفراد المجتمع، وإشراك كل هيئات المجتمع الرسمية والأهلية في دعم مسيرة المؤسسات الوطنية ومختلف الأجهزة الأمنية. ولبلوغ تلك الغايات الأمنية لابد من غرس هذه القيم في النخب الحاكمة وكذا الشباب من خلال المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإعلامية. [3]

---

[1] جدّو فؤاد، المرجع السابق، ص.9.

[2] حسام حمزة، المرجع السابق، ص.196.

[3] عميرة إسماعيل، "دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري" (مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنظيم، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009)، ص.119.

- توجيه تكوين العنصر البشري في إطار احتياجات السوق الوطنية.
- تخليص القرار الأمني من الإدارة السياسية الشخصية لأفراد معنيين، والاعتماد في وضعه على التفكير والحسابات الإستراتيجية الدقيقة التي تتأسس على قاعدة مصلحة الشعب بكافة أجياله والدولة على المدى البعيد. [1]
- إصلاح المنظومة البنكية والمالية في الجزائر من أجل مراعاة التطورات الحاصلة، وكذا الرفع من مرد ودية الاقتصاد الوطني وتسهيل المعاملات المالية للمواطن وبشكل حضاري.
- وضع مؤسسات مرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دمجها في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيتها ورفع قيمة صادراتها. [2]
- تفعيل دور المجتمع في حشد وتأطير القدرات البشرية والمادية من أجل تحقيق التنمية.
- تجنب ثورات الربيع العربي عبر سياسة وقائية تقوم على توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي لمختلف طبقات المجتمع الجزائري، وتوسيع سوق العمل مما يخفف من حدة الفقر والبطالة.

وبالتالي فتحقيق الأمن بالموازاة مع التنمية في الجزائر وتجسيدها على أرض الميدان يتطلب التركيز على جملة من العناصر كما سبق وذكرنا، إذ لابد أن تتوفر من أجل خلق إطار أمني وارف وصولا إلى تصور شامل للعملية التنموية في الجزائر.

[1] حسام حمزة، المرجع السابق، ص.197.

[2] جدّو فؤاد، المرجع السابق، ص.10.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق وانطلاقا من ما تم معالجته في هذا الفصل نخلص إلى أن:

الجزائر بالنظر إلى الأوضاع الدولية الراهنة خاصة منها في الدول المجاورة، تواجه اليوم وأكثر من أي وقت مضى مطلب ضروري وعميق يتمثل في تحقيق ثنائية في غاية الأهمية على الساحة الدولية؛ ألا وهي ثنائية الأمن والتنمية مع مراعاة الجزائر لأولوية الأمن على التنمية، ذلك أن البناء الأمني السليم في الجزائر يسمح ببناء تنموي متقدم فيما بعد من خلال توفير المناخ الملائم الذي تتطلبه النشاطات التنموية مما ينعكس إيجابا على الواقع العملي وعلى الفرد الجزائري. وهذا يستدعي التفكير بشكل أوسع وأشمل في إستراتيجية مستقبلية من أجل بناء أمن مستدام وتنمية مستدامة تضمن للأجيال القادمة حياة آمنة وكريمة.